

الرقابة المالية ودور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام

دراسة تحليلية عن القطاعات الحكومية العاملة بمدينة مصراته

يوسف محمد أبو ختالة

محاضر

أحمد إبراهيم جعفر

محاضر مساعد

كلية العلوم التقنية - مصراتة

yousefabokhatala@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام ودوره في الرقابة المالية السابقة والمصاحبة واللاحقة، ولتحقيق ذلك تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على استبانة مكونة من ثلاث محاور للتعرف على دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من (32) مفردة تتمثل في المراقبين الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين في القطاعات العامة داخل مدينة مصراتة، حيث تم تجميع البيانات عن طريق استمارة استبيان، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتم التوصل إلى النتائج أهمها:

- أن للمراقب المالي دور فعال في الحفاظ على المال العام في القطاعات العامة في مدينة مصراتة.
- أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية السابقة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
- أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية المصاحبة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
- أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية اللاحقة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.

وتوصي الدراسة المراقب المالي بأن يهتم بالعمل ودراسة أهداف الجهة وبتقييم نظم الرقابة الداخلية مسبقاً، وكذلك بتقديم التقارير إلى الجهات ذات الاختصاص للاطلاع على حجم الانحرافات.

الكلمات الدالة: المراقب المالي، المال العام، المنهج الوصفي التحليلي، مدينة مصراتة

Abstract:

The study aimed to identify the role of the financial controller in preserving public money and its role in the previous, accompanying and subsequent financial control. The study sample consisted of (32) individuals, represented by financial auditors, external auditors and internal auditors in the public sectors within the city of Misurata, where the data were collected by means of a questionnaire, and were analyzed using the statistical program (SPSS).

The most important results were reached:

- The financial controller has an effective role in maintaining public money in the public sectors in the city of Misurata.
- The financial controller performs the previous financial control in the public sectors, which in turn contributes to preserving public money.
- The financial controller performs the accompanying financial control in the public sectors, which in turn contributes to preserving public money.
- The financial controller performs the subsequent financial control in the public sectors, which in turn contributes to preserving public money.

The study recommends that the financial controller take care of the work and study the objectives of the entity and evaluate the internal control systems in advance, as well as submitting reports to the competent authorities to see the size of the deviations.

Key words: the financial controller, public money, the descriptive analytical method, the city of Misurata

1- الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول بكافة مؤسساتها الحكومية وتهدد مستقبل الشعوب، من حيث خطورتها على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتعتبر حجر العترة في تقدم الدول وتطورها، وتسعى الدول جاهدة إلى حسن إدارة المال العام والمحافظة عليه وضمان حسن التخطيط للإنفاق والتنفيذ والمحاسبة عليه، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث تم إنشاء الأجهزة الرقابية حسب طبيعة الدول السياسية والاقتصادية.

وقد أدى وجود الرقابة في المؤسسات العامة لمراجعة جميع الأنشطة بهدف مساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفعالية، بالإضافة إلى رفع درجة الثقة وتوفير التأكيد وضمان الالتزام بالسياسيات والقوانين واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات وحماية المال العام من سوء الاستخدام وضمان الاستخدام الأمثل له.

وتعتبر ليبيا من أوائل الدول العربية التي أولت اهتماماً خاصاً بالحفاظ على المال العام، حيث أنشأ أول ديوان للمحاسبة في ليبيا سنة 1955م، وقد صدر القانون رقم (19) لسنة 2013م بإعادة إنشاء ديوان المحاسبة والذي بموجبه يتولى الديوان وظيفة الرقابة المالية، والقانون رقم (20) لسنة 2013 والذي بموجبه تتولى هيئة الرقابة الإدارية الرقابة على الجهات والمؤسسات الحكومية إضافةً إلى استحداث هيئة تسمى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفقاً للقانون رقم (11) لسنة 2014م.

ووفقاً للقانون المالي للدولة الليبية ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن التي اشترطت أن يكون لكل وزارة مراقب مالي وعدد كافٍ من المساعدين ويكونون تابعين لوزارة المالية ومسؤولين أمامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ الأموال العامة ومتابعة المخازن والأصول وغيرها من الأشياء ذات القيمة.

واعتبرت الدولة الليبية وظيفة المراقب المالي كأداة تعول عليها في الحفاظ على المال العام، حيث أنها جزء من نظام الرقابة المالية لتنفيذ السياسات المالية للدولة.

2-1 مشكلة الدراسة:

يعتبر الفساد المالي تحديًا كبيراً للمجتمعات والحكومات مما ينتج عنه من آثار سلبية ويتطلب ذلك وضع برامج وخطط لمكافحة، وأصبح من غير الممكن إخفاء حجم الفساد الذي تعانیه ليبيا في السنوات الأخيرة، حيث كان ترتيب ليبيا في تقرير منظمة الشفافية الدولية في سنة 2020م الترتيب 173 من بين 180 دولة.

بالإضافة إلى ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة عن سنة 2019م الصادر في سنة 2020م بشأن المخالفات المالية والفساد وأورد بعض الحالات والأشكال التي تشير إلى حجم الفساد والممارسات الإدارية والمالية الخاطئة في إدارة أموال الدولة.

ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى دور المراقب المالي كأداة من أدوات الرقابة المالية في الحفاظ على المال العام؟

ويتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يقوم المراقب المالي بالرقابة السابقة (المانعة) أثناء قيامه بعمله؟
- 2- هل يقوم المراقب المالي بالرقابة المصاحبة أثناء قيامه بعمله؟
- 3- هل يقوم المراقب المالي بالرقابة اللاحقة أثناء قيامه بعمله؟

3-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناوله الباحثين، وتبسيط الضوء على دور المراقب المالي كأحد أنواع الرقابة المالية في القطاعات الحكومية ودوره في الحفاظ على المال العام، وتوضيح الدور الرقابي الذي يقوم به المراقب المالي لحماية المال العامة ومحاربة الفساد داخل المؤسسات الحكومية.

4-1 فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية في (لا يوجد دور للمراقب المالي في الحفاظ على المال العام في القطاعات الحكومية في مدينة مصراتة).

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا يقوم المراقب المالي بالرقابة المالية السابقة أثناء قيامه بعمله ومهامه.
- 2- لا يقوم المراقب المالي بالرقابة المالية المصاحبة أثناء قيامه بعمله ومهامه.

3- لا يقوم المراقب المالي بالرقابة المالية اللاحقة أثناء قيامه بعمله ومهامه.

5-1 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- معرفة ما مدى دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام في الجهات الحكومية في مدينة مصراتة.
- 2- مدى قيام المراقب المالي بالرقابة السابقة وإجراءات الفحص للعمليات التي يراجعها في القطاعات العامة الخاضعة لإشرافه.
- 3- مدى قيام المراقب المالي بالرقابة المصاحبة (المزامنة) في القطاعات العامة الخاضعة لإشرافه.
- 4- مدى قيام المراقب المالي بالرقابة اللاحقة (الكاشفة) في القطاعات العامة الخاضعة لإشرافه.

6-1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الموضوع، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة وكذلك المنشورة على شبكة المعلومات الدولية وإخضاعها للتحليل والمناقشة للوصول إلى مقترحات تساهم في الحفاظ على المال العام بالقطاعات الحكومية بمدينة مصراتة، وتم تجميع البيانات عن طريق استمارة استبيان وتم تحليلها عن طريق البرامج الإحصائية، واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى النتائج العلمية.

7-1 الدراسات السابقة:

1- دراسة (إدريس، محمد، 2020) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في حماية المال العام في ظل المرحلة الانتقالية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في حماية المال العام في الوزارات الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للرقابة الداخلية في حماية المال العام في الوزارات الحكومية.

2- دراسة (سعيد ومدني، 2018) بعنوان: دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان، وقد أظهرت النتائج سلامة المركز المالي للمؤسسة في المدى القصير والطويل، مما يدل على مساهمة الرقابة المالية المطبقة داخل المؤسسة إيجاباً في أدائها المالي.

3- دراسة (انويصر، محمد، 2011) بعنوان: إهمال المال العام وسوء استخدامه، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معالم الشريعة الإسلامية في حماية المال العام من سوء الاستخدام، وأظهرت النتائج بأن التعامل مع المال العام منهج وسط بين الإفراط والتقريط.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 تعريف الرقابة المالية:

الرقابة المالية كما عرفها المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا بأنها: "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة" (شكري، 1990، 15).

وعرفتها لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة المالية بأنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله المالية وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من نقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالبيانات الإدارية الموضوعة" (عثمان، 2002، 226).

2-2 أنواع الرقابة المالية:

تعددت أنواع الرقابة المالية وتسمياتها، وتم تقسيمها كما يلي:

2-2-1 من حيث التوقيت:

1- الرقابة المالية قبل الصرف (السابقة):

يهتم هذا النوع بالتحقق من توفر جميع المتطلبات والوسائل لإنجاز العمل، قبل البدء في التنفيذ أي قبل الأداء، فهو يقلل من درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع،

كما أنها تعمل على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة حدوثها والاستعداد لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وبالتالي فإن هذه الرقابة تساعد في مواجهة المشاكل المستقبلية التي قد تعترض طريق التنفيذ الأحسن وهي من أكثر أنواع الرقابة فعالية في السيطرة على النفقات (سعيد ومدني، 2018، 11).

2- الرقابة المالية أثناء التنفيذ (المصاحبة):

تتمثل هذه الرقابة في مختلف العمليات التابعة التي تجريها الأجهزة الرقابية المختصة على ما تقوم به إدارة المؤسسة من نشاط مالي يتعلق بالنفقات التي تقوم بها والإيرادات التي تحصل عليها، إن هذا النوع من الرقابة يمتاز بالاستمرار والشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الأعمال ويتابع خطوات التنفيذ (خطيب، 2010، 41).

3- الرقابة المالية بعد الصرف (اللاحقة):

وهي عملية مراجعة وفحص الدفاتر والمستندات المحاسبية ومستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي، وكافة النشاطات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وذلك بعد أن تكون كافة العمليات المالية الخاضعة للرقابة قد انتهت وذلك للتعرف على المخالفات المالية والانحرافات التي وقعت (جابر، 2004).

2-2-2 من حيث الوظيفة المحاسبية والاقتصادية:

"يقصد بالرقابة المالية من حيث الوظيفة المحاسبية والاقتصادية هو استخدام الأساليب المحاسبية والاقتصادية في العملية الرقابية، من حيث التأكد من صحة المستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية وهذا ما تحققه الوظيفة المحاسبية، أما بالنسبة للوظيفة الاقتصادية فهي تعني الاهتمام بالأداء الجاري ورفع كفاءة استخدامه لغرض تحقيق الفاعلية في النتائج المحققة" (العبيدي، 1991، 55).

1- الرقابة المحاسبية:

هي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من أن الموارد أنفقت في حدود الاعتمادات المخصصة لها، وأن المستندات مستوفاة وصحيحة ومطابقة لما هو وارد بالسجلات، وقد تكون هذه الرقابة قبل الصرف أو بعد الصرف، ويطلق عليها البعض الرقابة المحاسبية أو المستندية، حيث أنها تركز على المحاسبة وأساليبها المختلفة، وعلى

تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها، وتهتم بصحة المستندات من الناحية الحسابية (الكفراوي، 2006، 55).

2- الرقابة الاقتصادية:

"هي عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقارنه بأهداف معينة ومحددة مسبقاً، فهذه الرقابة تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ومقارنة الأداء المتحقق بالهدف المخطط؛ لأنه على أساس نتائج هذه المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد، ولا يمكن للرقابة الاقتصادية تحقيق أهدافها دون وجود رقابة محاسبية، تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة، وتهتم هذه الرقابة إلى جانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية والتكاليف المعيارية بمراجعة نشاطات السلطة العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من أعمال، وما قد يكون صاحب هذا التنفيذ من إشراف ومدى تحقيق النتائج المستهدفة (هيكل، 1971، 44).

2-3 الرقابة المالية في ليبيا:

تتولى عملية الرقابة في ليبيا أجهزة رقابية مختلفة، حيث يتكون هيكل الرقابة في مؤسسات القطاع العام في ليبيا من الرقابة على مستوى السلطة التشريعية والرقابة على مستوى السلطة التنفيذية والرقابة على مستوى السلطة القضائية.

1-3-2 الرقابة على مستوى السلطة التنفيذية:

يمكن تقسيم الرقابة على مستوى السلطة التنفيذية على مستويين، وهما:

1- وزارة المالية:

إن وزارة المالية وهي تباشر اختصاصاتها في مجال الإشراف على إيرادات ومصروفات الدولة تلتزم باتباع قواعد معينة وفقاً لبرنامج زمني محدد، ويتم ذلك في إطار المراحل المختلفة لتحضير الموازنة ودراستها وعرضها، ثم إقرارها من الجهات المختصة لتتولى وزارة المالية الإشراف على تنفيذها من خلال التعليمات التي يلزم بها المراقبون الماليون (الأزرق، 1999، 99).

حيث حدد قرار مجلس الوزراء رقم (68) لسنة 2012 باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية وتنظيم جهازها الإداري والذي نص في المادة الثانية: أن تتولى

وزارة المالية وضع وتنفيذ الخطط وبرامج السياسة المالية وفقاً للتشريعات النافذة، كما تتولى إدارة أموال الدولة وإعداد الميزانية العامة وتحديد الموارد التمويلية لها وكيفية جبايتها وإنفاقها وكيفية التصرف فيها ومتابعة تنفيذها ومراجعتها وإعداد الحسابات الختامية الخاصة بها (الفطيسي، 2014).

2- الرقابة الداخلية:

"هي الرقابة التي تتم داخل كل وزارة ومؤسسة من المؤسسات العامة وتهدف إلى التحقق من تطبيق الخطط والإجراءات والسياسات المرسومة، واكتشاف الأخطاء والانحرافات ومنعها وحماية الأموال العامة من الضياع وسوء الاستخدام" (عياصرة، 2009).
وقد عرف مجلس معايير المراجعة الدولي الرقابة الداخلية في المعيار رقم (315) بأنها "عملية تصميم وتنفيذ من قبل أولئك المكلفين بعملية الرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد مناسب بشأن تحقيق أهداف المشروع فيما يتعلق بدقة تقديم البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات وأيضاً الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة" (إدريس، 2020، 17-18).

4-2 القطاع العام في ليبيا:

تشمل الوحدات الإدارية العامة في أي دولة جميع الجهات التي يتم تمويلها من الخزنة العامة للدولة، بما في ذلك الجهات التي تتبع السلطة التشريعية أو البرلمانية، وكما تضم هذه الوحدات أيضاً الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والمحافظات والبلديات، وفي ليبيا فإن القطاع العام يقوم بتقديم العديد من الخدمات العامة كالدفاع والأمن والعدل والتعليم والصحة والمرافق والمواصلات وغيرها من الخدمات الأخرى، كما تقوم بعض الأجهزة العامة بالإشراف على بعض الأنشطة الإنتاجية كالثروة الحيوانية والصيد البحري في قطاع الزراعة وتحصل بعض الوحدات العامة على رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين، ولكن في الحقيقة أن حصيلة هذه الإيرادات لا تشكل مقابلاً حقيقياً يغطي هذه التكلفة، وإنما هي مجرد مشاركة أو مساهمة من قبل المواطنين في تحمل الأعباء المالية للقطاع العام.

5-2 مفهوم المال العام:

وقد عرف المال العام على أنه "ما تم تخصيصه لمنفعة عامة لاستغلال الجمهور مباشرة بأن يكون مخصص لخدمته، أو لخدمة مرفق عام، أي مخصص لمنفعة عامة، أي أنه كل مال مملوك للدولة أو أحد الجهات الاعتبارية العامة بوسيلة قانونية مشروعة وتم تخصيصه لتحقيق المنفعة العامة" (النويصر، 2011، 39).

6-2 دور الأجهزة الرقابية في الحفاظ على المال العام في ليبيا:

تعتبر ليبيا من أوائل الدول العربية التي اهتمت بالحفاظ على المال العام، حيث أنشأ أول ديوان للمحاسبة في ليبيا سنة 1955م، وتم إصدار العديد من القوانين واللوائح التي تنظم عملية تحقيق الرقابة المالية في ليبيا، وقد تحدثنا باستفاضة عن الأجهزة الرقابية في ليبيا في الفصل السابق وسوف ندرس في هذا الفصل دور المراقب المالي كأداة من أدوات وزارة المالية في الحفاظ على المال العام.

1-6-2 التعريف بالمراقب المالي:

"المراقب المالي هو موظف يتبع وزارة المالية، ويكلف بتطبيق قانون الميزانية العامة وأحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة المباشرة بعمله الرقابي على المالي العام، ووفق الصلاحيات المحددة له (الأزرق، 1999، 44).

ويشترط فيه لمزاولة هذا العمل شروط وصفات معينة موضوعة من قبل وزارة المالية، ذلك لأن وظيفة المراقب المالي تعتبر أساساً وظيفة رقابية تتحقق فعاليتها من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح النافذة، والتي تعتبر أداة عمل المراقب المالي.

ولابد أن يكون المراقب المالي مستقلاً عن الجهة التي يعمل بها حتى يتمكن من القيام بعملية الرقابة على تنفيذ الاعتمادات بالميزانية والإجراءات المالية الأخرى على أحسن وجه، وهو مسؤول أمام وزارة المالية وعليه تزويدها بتقرير مفصل عن سير العمليات المالية التي تمت بالجهة التي يعمل بها كلما طلب منه ذلك، وفي حالة وجود أي تجاوزات أو مخالفات قانونية يقوم بتبليغ وزارة المالية حتى يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

2-6-2 دور المراقب المالي في الرقابة المالية من حيث التوقيت:

تتقسم مهام المراقب المالي من حيث وقت ممارسته للرقابة إلى ثلاثة أنواع، ترتبط كل ممارسة بمرحلة محددة من مراحل تنفيذ العمليات المالية، ويعتبر تنفيذ المراحل الرقابية الثلاثة عملية متكاملة لوظيفة المراقب المالي، وتدرج هذه المراحل الرقابية وفقاً للتسلسل الآتي:

1- دور المراقب المالي في الرقابة قبل الصرف (السابقة):

وهي العملية الرقابية التي تستهدف رقابة مشروعية التصرف المالي قبل تنفيذه، وتتخذ صورة الموافقة المسبقة بالتصرف في الأموال، ومن الطبيعي أن عمليات الرقابة هنا تتم على جانب النفقات فقط، حيث لا يتصور أن تتم الرقابة قبل الصرف على تحصيل الإيرادات، وتمتد إلى أكثر من ذلك فتشمل فحص المستندات والتأكد من سلامتها، وهي رقابة مانعة لوقوع الأخطاء والمخالفات المالية في أكثر الأحيان، ولذلك يطلق عليها الرقابة المانعة، فهي تحول دون تبديد الموارد العامة وتحقق وفراً في الإنفاق العام (الكفراوي، 1989، 36).

2- دور المراقب المالي في الرقابة أثناء التنفيذ المصاحبة:

يطلق عليها الرقابة المصاحبة؛ لأنها تتميز بالمراجعة والمتابعة أولاً بأول للخطوات التنفيذية التي تقوم بها الوحدة ومطابقتها مع الخطة الموضوعية.

4- دور المراقب المالي في الرقابة بعد الصرف (اللاحقة):

ويقصد بها مراجعة وفحص المعاملات الحسابية والمالية وأي نشاط اقتصادي في الفترة اللاحقة لإتمام عملية التنفيذ، وتتم بالرجوع إلى فحص المستندات والسجلات الحسابية الخاصة بصرف الأموال وتحصيلها للوقوف من خلال هذه المراجعة على المخالفات والجرائم المالية والأخطاء الفنية (شكري، 1990، 22).

ويُسم هذا النوع من الرقابة بالشمول، حيث أنه يشمل فحص الحسابات في مجموعها، وعقد المقارنات بين المصروفات والتكاليف في السنوات المختلفة للتعرف على أسباب الزيادة أو النقص، وقد يطلق عليها اسم الرقابة الكاشفة باعتبارها تؤدي إلى الكشف عن الأخطاء التي وقعت، لمحاسبة المسؤولين عنها (هيكل، 1971، 21).

3-6-2 المراقب المالي والتقارير الرقابية:

تعتبر التقارير الرقابية أحد أهم مكونات النظام المحاسبي، فالدفاتر والسجلات بحد ذاتها لا تسهم بقدر كافٍ في إبراز كفاءة الوحدة الاقتصادية وأجهزتها المختلفة، إلا إذا تمت دراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات في صورة تقارير مالية رقابية، وللتقارير الرقابية هدف أساسي، وهو إمداد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات المالية والكمية؛ لمساعدتها في اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل وتجعل من المحاسبة أداة لخدمة الإدارة وتحقيق الرقابة الفعالة، حيث أن التقارير الرقابية في حد ذاتها لا تحقق الرقابة، ولكن تعتبر أداة لمساعدة المستويات المختلفة في تحقيق الرقابة (ديري، 2011).

ولأهمية التقارير الرقابية كوسيلة هامة لتحقيق الرقابة المالية في الوحدات الاقتصادية والإدارية، فقد نصت المادة رقم (18) من قانون النظام المالي للدولة على ضرورة أن يقدم المراقب المالي إلى الكاتب العام بوزارة المالية تقريراً شهرياً عن أعمال المؤسسة التي يعمل بها في موعد لا يتجاوز نهاية الشهر التالي، وتبلغ نسخة من هذا التقرير إلى الكاتب العام للمؤسسة التي يعمل بها المراقب المالي، وقد نصت المادة (25) من اللائحة التنفيذية للقانون أيضاً على ضرورة التزام مساعدي المراقب المالي بموافاة المراقب المالي بتقرير دوري كل شهر، بعد اعتماده من رئيس المؤسسة، بما تم تحصيله من إيرادات وما جرى إنفاقه من مصروفات.

3-الإطار العملي للدراسة:

3-1 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والتخصص:

جدول رقم (3-1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والتخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
ماجستير	5	15.6%	محاسبة	27	84.4%
بكالوريوس	21	65.6%	إدارة أعمال	1	3.1%
دبلوم عالي	5	15.6%	تمويل ومصارف	3	9.4%
دبلوم متوسط	1	3.1%	أخرى	1	3.1%

نلاحظ من الجدول أن ما نسبته أكثر من 96% من عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية عالية وهذا يضيف قوة ومصداقية لنتائج الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة كان

تخصصهم مالي حيث زادت النسبة عن 84%، وأن ما نسبته أكثر من 12% كانت لتخصصات إدارة الأعمال والتمويل، وهذا يضيف قوة ومصدقية لنتائج الدراسة حيث يستطيع ذوي الاختصاص فهم الاستبيان وتكون الإجابات في الاتجاه الصحيح.

2-3 توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة:

الجدول رقم (2-3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
مراقب مالي	6	18.8%	من سنة إلى 5 سنوات	6	18.8%
مساعد مراقب مالي	4	12.5%	من 5 إلى 10 سنوات	6	18.8%
مراجع داخلي	10	31.3%	من 10 إلى 15 سنة	6	18.8%
مراجع خارجي	12	37.4%	أكثر من 15 سنة	14	43.8%

نلاحظ من الجدول توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة أن أغلب وظائف عينة الدراسة هي وظائف ذات الطابع الرقابي حيث أن عملهم لصيق بعمل المراقب المالي، ونلاحظ أن أكثر من 62% لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات ومؤهلاتهم العلمية عالية، هذا بالتأكيد ينعكس بالإيجاب على نتائج الدراسة.

3-3 توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل:

جدول رقم (3-3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل

الجهة	العدد	النسبة
مراقبة الخدمات المالية	11	31.3%
مرجع داخلي	10	28.1%
مراجع خارجي	12	37.4%

نلاحظ من الجدول توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل أن كل جهات عمل عينة الدراسة على فهم كامل لعمل المراقب المالي واختصاصاته مما يسهل عليهم فهم أسئلة الاستبيان والذي بدوره يضيف الثقة والواقعية لنتائج الدراسة.

3-4 صدق وثبات أداة الدراسة:

لقياس الصدق وثبات الاستبيان سوف نستخدم معامل ألفا كرنباخ وكان كالاتي:

جدول رقم (3-4) يبين صدق وثبات أداة الدراسة

Cronbachs Alpha	N of Items
0.928	37

من خلال الناتج من الجدول السابق نجد ان قيمة معامل ألفا كرنباخ Cronbachs Alpha تساوي 0.928 وهي قيمة تدل على ملائمة الاستبيان للتحليل.

3-5 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تناول هذا الجانب من التحليل اختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى قرار بشأن فرضية الدراسة وذلك باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات الموزعة على المشاركين في الدراسة وذلك باستخدام التحليل الإحصائي المناسب وهو اختبار الإشارة واختبار كروسكال واليس Kruskal-Wallis Test وذلك لدراسة مدى دور المراقب المالي في الحفاظ على المال العام ومدى دوره في الرقابة السابقة للصرف والمصاحبة للصرف واللاحقة للصرف.

3-6 دراسة الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم (3-6) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى

مستوى المعنوية p-value	الوسط Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبرة	ر.م
0.383	3.1562	2	11	11	6	2	يقوم المراقب المالي بتقييم نظم الرقابة الداخلية بالجهة الخاضعة للرقابة مسبقاً.	.1

مستوى المعنوية p- value	الوسط Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	ر.م
0.541	3.1562	2	12	8	9	1	يقوم المراقب المالي بدراسة أهداف الجهة ومدى القدرة على تحقيقها.	2.
0.003	3.6562	7	12	9	3	1	يتم الاعتماد على الملاحظات السابقة من الأجهزة الرقابية عند إعداد الميزانية التقديرية.	3.
0.000	3.7500	5	18	6	2	1	يقوم المراقب المالي بالأخذ بعين الاعتبار الميزانية التقديرية والحسابات الختامية للعام السابق عند وضع الميزانية.	4.
0.002	3.5313	3	17	8	2	2	يقوم المراقب المالي بالمشاركة في إعداد الميزانية التقديرية وفق معايير علمية وإحصائية.	5.
0.004	3.5937	7	11	10	2	2	يتم التأكد من الاحتياجات الفعلية من الإدارات والأقسام عند وضع الميزانية التقديرية.	6.
0.011	3.4375	3	15	9	3	2	يقوم المراقب المالي بالتأكد من الأرصدة بالمخازن عند إعداد الميزانية.	7.
0.700	3.1562	4	11	5	10	2	يقوم المراقب المالي في الجهات العامة بالتأكد من الهيكل التنظيمي والملاكات الوظيفية عند المشاركة في وضع الميزانية التقديرية.	8.
0.035	3.4375	3	14	9	6	0	يتم الاعتماد على توصيات المراقب المالي في الجهات	9.

مستوى المعنوية p- value	الوسط Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	ر.م
							العامّة كعضو في لجنة إعداد الميزانية التقديرية.	
0.093	3.4375	6	10	9	6	1	رقابة المراقب المالي السابقة على الجهات الخاضعة هي رقابة شكلية في غالب الأحيان تهتم بمجال مشروعية النفقة، دون أن تتعداه إلى مجال الإيرادات والنفقات.	10.
0.359	3.1875	1	11	13	7	0	تخضع البيانات المالية لمراجعة شاملة بما في ذلك مقارنات مع الفترة السابقة ومع مبالغ الميزانية التقديرية من قبل المراقب المالي في الجهة قبل إصدار هذه البيانات.	11.
0.000	3.7500	7	13	9	3	0	استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في أداء أنشطة الرقابة السابقة من شأنها تفعيل أداء الرقابة السابقة.	12.
0.001	3.6562	6	15	7	2	2	تساهم الرقابة المحاسبية السابقة التي يقوم بها المراقب المالي في تقليل الأخطاء الجوهرية في المعاملات المالية.	13.
0.012	3.4543	-	-	-	-	-		العام

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن:

- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) لأغلب العبارات اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر الي المتوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات ب الموافقة.
 - أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) للعبارات (1,2,8,10,11) اكبر من 0.05 مما يدل على قبول الفرض الصفري وبالنظر الي المتوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالمحايد.
 - وبصفة عامة نجده اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر إلى المتوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالموافقة.
- 3-7 دراسة الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم (3-7) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثانية

م	ر	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط Mean	مستوى المعنوية p-value
1.		الرقابة المصاحبة من قبل المراقب المالي تبدأ بمنحه إذن أو أمر كتابي بالموافقة على أي التزام.	1	3	7	6	1	3.6562	0.001
2.		يقوم المراقب المالي بالفحص والتدقيق المستندي والتأكد من صحة المستندات المؤيدة للصرف أثناء الصرف.	0	3	3	1	2	3.8750	0.000
3.		يقوم المراقب المالي	1	0	4	1	9	4.0625	0.000

			8				بالتأكد من أن المصروفات لا تتجاوز قيمة البند المعتمد والأسعار ملائمة السوق.
0.000	3.8125	8	1 4	7	2	1	4. يقوم المراقب المالي بالتأكد من أن جميع المشتريات تم توريدها للمخازن وفق مستند استلام.
0.000	4.0000	8	1 7	6	1	0	5. يقوم المراقب المالي بمتابعة تسجيل جميع المصروفات في السجلات الخاصة بها.
0.052	3.4063	4	1 2	1 0	5	1	6. يقوم المراقب المالي بالإشراف على الإدارة المالية والمخازن وتقديم الاستشارات والترشيحات والتوجيه.
0.152	3.3750	4	1 2	8	8	0	7. يقوم المراقب المالي باتخاذ الإجراءات الضرورية التي من شأنها المحافظة على الأصول داخل المؤسسة من سوء الاستخدام والاختلاس.
0.035	3.5313	6	1 1	9	6	0	8. يقوم المراقب المالي بمتابعة الدورة المستندية داخل المؤسسة ومدى

							مطابقتها للقوانين المعمول بها.
0.845	3.1875	6	8	6	1 0	2	9. يقوم المراقب المالي بعمليات الجرد المفاجئ للخرائن النقدية والمخازن.
0.000	3.7812	5	1 9	6	0	2	10. يقوم المراقب المالي بالتأكد من عدم تجاوز الارتباطات في حدود الاعتمادات المقررة لها والصالحه للصرف منها.
0.001	3.6563	5	1 7	6	2	2	11. يقوم المراقب المالي بالتأكد من تحصيل الإيرادات وفق التشريعات المالية.
0.000	3.6676	-	-	-	-	-	العام

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن:

- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) للغالب العبارات اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر الي متوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالموافقة.
- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) للعبارة (6,7,9) أكبر من 0.05 مما يدل على قبول الفرض الصفري وبالنظر الي المتوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالمحايد.
- وبصفة عامة نجده اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر الي متوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالموافقة.

وبذلك يمكن اتخاذ قرار بصفة عامة حول هذه الفرضية يقوم المراقب المالي بالرقابة المصاحبة على الجهات الخاضعة لرقابته.

3-8 دراسة الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول رقم (3-8) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثالثة

مستوى المعنوية p-value	الوسط Mean	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	ر. م
0.001	3.6250	4	1 5	10	3	0	يقوم المراقب المالي بالتأكد من قيام الجهة الخاضعة للرقابة بتشكيل لجان الجرد السنوي والقيام بعمليات الجرد الفعلي بصورة فعلية وصحيحة.	1.
0.017	3.3750	1	1 6	10	4	1	يقوم المراقب المالي بمطابقة الموجودات ضمن الجرد الفعلي مع ما هو موجود بالدفاتر.	2.
0.134	3.3125	3	1 2	10	6	1	المراقب المالي يحدد العجز والفائض من خلال عملية مطابقة الجرد.	3.
0.004	3.5625	5	1 3	10	3	1	يقوم المراقب المالي بالتأكد من تحصيل كافة الإيرادات المتعلقة بالسنة المالية وفق الايصالات المالية المخصصة لذلك.	4.
1.000	3.0000	2	9	10	9	2	المراقب المالي يراقب مدى تحقيق الأهداف المطلوبة للجهة الخاضعة للرقابة.	5.
0.000	3.8125	5	1 9	5	3	0	يقوم المراقب المالي بإحالة التقارير الشهرية والسنوية في مواعيدها المحددة بدون تأخير.	6.
0.000	3.9062	6	1 9	5	2	0	يقوم المراقب المالي بالإشراف على إعداد الحسابات الختامية وإحالته إلى	7.

							وزارة المالية بعد انتهاء السنة المالية.
0.002	3.6250	4	2 0	2	4	2	8. يوم المراقب المالي بالتأكد من إقفال جميع الحسابات خارج الميزانية.
0.134	3.2812	2	1 3	10	6	1	9. يتم التأكد من ترجيح المبالغ الفائضة إلى حسابات الإيراد العام عند انتهاء السنة المالية.
1.000	3.0625	1	1 0	11	10	0	10. يقوم المراقب المالي بإعداد تقرير عن الانحرافات التي حدثت خلال السنة المالية إلى الجهات ذات الاختصاص.
0.523	3.2500	4	9	10	9	0	11. الرقابة المالية اللاحقة من قبل المراقب المالي لا تسهم في الحفاظ على المال العام.
0.035	3.3750	1	1 6	9	6	0	12. رقابة المراقب اللاحقة غير فعالة في بعض الأحيان بسبب تأثيرها بالرقابة السابقة للصرف.
0.001	3.6563	4	1 7	7	4	0	13. الرقابة المالية اللاحقة تساهم بدورها لوضع الحلول المستقبلية.
0.000	3.4495	-	-	-	-	-	العام

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن:

- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) للغالب العبارات اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر إلي المتوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالموافقة.
- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد P-value (Sig) للعبارات (3,5,9,10,11) اكبر من 0.05 مما يدل على قبول الفرض الصفري وبالنظر إلي متوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالمحايد.
- وبصفة عامة نجده اقل من 0.05 مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل وبالنظر إلي متوسط لعدد القيم نجد الاتجاه العام حول هذه العبارات بالموافقة.

وبذلك يمكن اتخاذ قرار بصفة عامة حول هذه الفرضية بأنه يقوم المراقب المالي بالرقابة اللاحقة علي الجهات الخاضعة لرقابته.

4-1 النتائج:

من خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن للمراقب المالي دور فعال في الحفاظ على المال العام في القطاعات العامة في مدينة مصراتة.
2. أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية السابقة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
3. أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية المصاحبة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
4. أن المراقب المالي يقوم بإجراء الرقابة المالية اللاحقة في القطاعات العامة والذي بدوره يساهم في الحفاظ على المال العام.
5. أن بعض المراقبين الماليين لا يقومون بعمليات الجرد المفاجئ للخزائن النقدية والمخازن.
6. أنه ليس هناك إجماع من قبل المراقبين في عمليات إعداد تقرير عن الانحرافات التي تحدث خلال السنة إلى جهات الاختصاص.

4-2 التوصيات:

- 1- يجب على المراقب المالي أن يهتم بالعمل ودراسة أهداف الجهة.
- 2- قيام المراقب المالي بعمليات الجرد المفاجئ للخزائن النقدية والمخازن للرقابة أكثر على ما تملكه الجهة الخاضعة للرقابة.
- 3- على المراقب المالي أن يقدم التقارير الخاصة بالجهة للجهات ذات الاختصاص للاطلاع على حجم الانحرافات داخل الجهة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- جابر، عبدالرؤوف، 2004، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 2- خطيب، خالد، 2010، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الثانية، الأردن، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- 3- ديري، زاهد، 2011، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.
- 4- شكري، فهمي، 1988، الرقابة المالية العليا، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 5- عثمان، عبدالرزاق، 2002، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، العراق.
- 6- عياصرة، بسام، 2009، الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار الحامد للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.
- 7- الكفراوي، عوف، 2006، الرقابة المالية في الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
- 8- هيكل، السيد، 1971، الرقابة على المؤسسات العامة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية.

ثانياً: رسائل الماجستير:

- 1- إدريس، محمد، 2020، دور الرقابة الداخلية في حماية المال العام في ظل المرحلة الانتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، جنزور.
- 2- الأزرق، أسامة، 1999، مدى فاعلية المراقب المالي في الرقابة على المال العام، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
- 3- إنويصر، محمد، إهمال المال وسوء استخدامه ترجمته وعقوبته، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

- 4- حسين، مالك، 2016، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 5- سعيد خطاب، مدني طيباوي، 2018، دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.
- ثالثاً: الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت):
- 1- موقع ديوان المحاسبة: www.audit.gov.ly (2022/6/20) الساعة 21:05.
- 2- موقع هيئة الرقابة الإدارية: www.aca.gov.ly (2022/6/27) الساعة 18:00.
- 3- موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: www.naca.org.ly (2022/7/5) الساعة 20:00.
- رابعاً: القوانين واللوائح:
- 1- قانون النظام المالي للدولة الليبية الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1967م وتعديلاته، مجموعة التشريعات الليبية المنشورة في الجريدة الرسمية.
- 2- مدونة قواعد سلوك المراقب المالي.
- خامساً: المجالات العلمية:
- 1- الفطيسي، عبدالغني، 2014م، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا، المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر.